

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/559
26 August 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٧٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة

تقرير الأمين العام

(عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٣ و/أو)

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٣ و/أو المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي ينصّ منطوقه على ما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

..."

١" - تدين بشدة إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لرفضها
الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ولاسيما
قرار المجلس ٤٩٧ (١٩٨١) الذي قرر فيه ، بين جملة أمور ، أن قرار إسرائيل
فرض قوانينها وولايتها وإدارتها في الجولان العربية السورية المحتلة لاغ وباطل
وليس له أثر قانوني دولي ، وطالب إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، بأن
تلغي قرارها هذا على الفور ؛

٣" - تدين إصرار إسرائيل على تغيير الطابع العمراني والتكويين
الديمقراطي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان العربية السورية
المحتلة ؛

. A/43/150

*

.../...

88-21378 ٦١٧٩

"٣ - تقرر أن جميع التدابير والاجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها أو ستخذها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، بهدف تغيير طابع الجولان العربية السورية ومركزها القانوني لاجية وباطلة وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وليس لها أي أثر قانوني ؛

"٤ - تدين بشدة اسرائيل لما بذلته من محاولات لغرض الجنسية الإسرائيلية وبطاقات الهوية الإسرائيلية بالقوة على المواطنين السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة ، وتطالبها بأن تكف عن تدابيرها القمعية ضد سكان الجولان العربية السورية ؛

"٥ - تطالب مرة أخرى الدول الاعضاء بعدم الاعتراف بأي من التدابير والاجراءات التشريعية أو الإدارية المشار إليها ؛

"٦ - تطلب إلى الامين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ."

٢ - وحتى يفي الامين العام بمسؤوليته عن تقديم تقرير بموجب هذا القرار ، قام في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ بتوجيه مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل لدى الامم المتحدة رجا فيها من الممثل الدائم أن يبلغه بأي خطوات اتخذتها حكومته أو تتوخى اتخاذها تنفيذا لاحكام القرار ذات الصلة .

٣ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، ردَّ الممثل الدائم لإسرائيل بالنيابة بأن موقف حكومته بشأن هذا القرار كان موضوع رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لإسرائيل ، أُدرجت في تقرير الامين العام المؤرخ في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ (S/14821 ، الفقرة ٣) .

٤ - وفي ضوء الفقرة ٥ من القرار ، قام الامين العام أيضا ، في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، بتوجيه مذكرات شفوية إلى الممثلين الدائمين لجميع الدول الاعضاء الاخرى ، أشار فيها إلى مسؤوليته عن تقديم تقرير بموجب القرار ، ورجا منهم إبلاغه بأي تدابير اتخذتها حكوماتهم أو تتوخى اتخاذها تنفيذا للقرار . وتُستنسخ في مرفق هذا التقرير الردود الواردة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتركيا وغانا وفيت نام وهنغاريا .

المرفق

الردود الواردة من الدول الاعضاء

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٦ تموز/يوليه ١٩٨٨]

١ - إن الاتحاد السوفياتي يدين بشدة إجراءات اسرائيل غير القانونية ضد السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وانتهاكاتها الرتيبة لقواعد الشرعية الدولية ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

٢ - ويؤمن الاتحاد السوفياتي بأن انتهاكات اسرائيل الجسيمة لحقوق الانسان وما تقتضيه من قمع وإرهاب ضد السكان المسالمين في الاراضي المحتلة تشكل انتهاكا فاحشا لاتفاقية جنيف المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب ، ويشاطر الجمعية العامة مشاطرة تامة استنتاجها أن انتهاكات اسرائيل الجسيمة لتلك الاتفاقية هي "جرائم حرب وإهانة للإنسانية" .

٣ - ويؤمن الاتحاد السوفياتي بضرورة توجيه الاهتمام إلى القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) الذي اعتمدته مجلس الامن في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والذي ينص على أن سياسات وممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة لا بد وأن تكون لها عواقب خطيرة على الجهود الرامية إلى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط .

٤ - ويؤيد الاتحاد السوفياتي قرار مجلس الامن ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، الذي طالب فيه المجلس اسرائيل مرة أخرى أن تتقيد بالتزاماتها التي ترتبها عليها اتفاقية جنيف . بيد أن اسرائيل ، كما تبين الاحداث ، مازالت ترفض التقيد في سياساتها وممارساتها بقواعد القانون الدولي .

٥ - والاتحاد السوفياتي ، إذ يتقيد بدقة بأحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ويمتثل لنداء الجمعية العامة ، يؤكد انه لا يعترف بأيّة تغييرات تجريها اسرائيل في الاراضي المحتلة ولا يبطلع بأيّة تدابير قد تستغلها اسرائيل لصالح سياسة الضم والاستيطان التي تتبعها في تلك الاراضي .

٦ - والاتحاد السوفياتي متضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل حصوله على حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، ويدعو إلى وضع نهاية فورية لآعمال الإرهاب والقمع ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، وإلى أن تحترم اسرائيل حقوق الانسان الأساسية احتراماً غير مشروط ، وأن تتقيد بدقة بأحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

٧ - وقد أثبتت الانتفاضة الوطنية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عبث محاولات اسرائيل إدامة نتائج عدوانها بالقوة المسلحة . فقيام الحركة الوطنية الفلسطينية خلق وضعاً جديداً في نوعيته بالنسبة إلى تسوية النزاع العربي الإسرائيلي . فمشكلة إيجاد تسوية للشرق الأوسط وللجانبي الحيوي فيه ، قضية فلسطين ، يجب أن يُعتمد إلى معالجتها دون تأخير . وتحقيقاً لتلك الغاية ، تقتضي الضرورة وضع نهاية لاحتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى وتمكين الفلسطينيين من تقرير مستقبلهم بحرية واختيار الشكل الذي يتخذه هيكل دولتهم .

٨ - والاتحاد السوفياتي مقتنع بأن المحفل الوحيد الذي يستطيع بالفعل أن ينجز حلولاً مقبولة للطرفين فيما يتعلق بجميع جوانب التسوية هو مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة وتشترك فيه جميع الأطراف المعنية بصورة مباشرة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن . إذ لا توجد ولا يمكن أن توجد طريقة لإخماد نزاع الشرق الأوسط غير الطريقة السياسية . فإطراح استخدام القوة ومحاولات إيجاد تسوية لا توازن بين مصالح جميع الأطراف دون استثناء ، سيفتح الطريق صوب إقامة سلم عادل يعول عليه في الشرق الأوسط .

بوتسوانا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٨]

١ - لما كانت بوتسوانا لا تملك علاقات من أي نوع مع دولة اسرائيل فإن احترامها وامتنالها لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب من حيث سريانها على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى أمر ليس عليه مأخذ .

٢ - ولا تعترف بوتسوانا بأية تدابير تشريعية أو إدارية تقوم اسرائيل بتنفيذها في الأراضي العربية المحتلة .

بوركيينا فاسو

[الأصل : بالفرنسية]

[١٠ أيار/مايو ١٩٨٨]

إن بوركيينا فاسو ، وفاء منها لمبادئها والتزاماتها ، تؤيد تأييدا تاما أحكام القرارات [١٦٠/٤٣ ألف (إلى زاي)] التي تشير إلى تصميم المجتمع الدولي على وضع نهاية للمعاناة التي تفرضها إسرائيل على سكان الأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها بصورة غير شرعية .

تركيا

[الأصل : بالانكليزية]

[١١ تموز/يوليه ١٩٨٨]

١ - لقد شجبت تركيا دائما احتلال إسرائيل للأرضة الغربية وقطاع غزة بعد الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ . كما شجبت إعلان القدس جزءا من أراضي إسرائيل وعاصمة لها . وفي هذا الصدد ، أيدت تركيا كل قرار يدين إسرائيل اتُخذ في إطار الأمم المتحدة .

٢ - وقد دأبت حكومة تركيا والرأي العام التركي والمخافة التركية على متابعة التطورات الجارية في الأراضي العربية المحتلة منذ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بقلق شديد .

٣ - وأعربت الحكومة التركية ، في بيان رددته في مناسبات مختلفة ، عن قلقها إزاء التطورات في الأراضي العربية المحتلة وشجبت التدابير التعسفية البالغة القموة التي اتخذتها إسرائيل لقمع الانتفاضة في المنطقة . وقد طُلب إلى مسؤولي الحكومة الاسرائيلية في أنقرة وفي تل أبيب وضع نهاية لهذه الممارسات . ودُكِّروا بمسؤولياتهم بموجب المعاهدات الدولية وطلب إليهم الكف عن ممارساتهم التي تنتهك حقوق الانسان .

٤ - وكان رد فعل الرأي العام التركي قويا إزاء الممارسات التي تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني ، وفتح النار من جانب الجنود الاسرائيليين ، وضرب المدنيين

.../...

٦١٧٩ز

الغلسطينيين ودفنهم أحياء . وعُقدت في تركيا اجتماعات تضامن مع الشعب الفلسطيني ، وقد أُدينَت بشدة في هذه الاجتماعات مواقف إسرائيل وممارساتها التي تنتهك حقوق الانسان .

٥ - وأصدرت الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية الكبرى التركية بياناً في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ شجبت فيه أعمال العنف التي تنتهك حقوق الانسان للفلسطينيين المقيمين في الاراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي . وقد جاء في هذا البيان ما يلي : " إدراكاً منا لاحترامنا للإنسانية ومسؤوليتنا عنها ، فإننا نذكر إسرائيل بضرورة الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية " .

٦ - إن الشروح الواردة أعلاه توضح بوجه خاص أن بُعِدَ حقوق الانسان في الممارسات الاسرائيلية التي تجرى في الاراضي المحتلة قد أشار رد فعل على كل صعيد من أصعدة الرأي العام التركي .

٧ - لقد أدان شعب تركيا وحكومتها وبرلمانها الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الانسان للفلسطينيين ، وذلك لممارسة ضغط غير مباشر على إسرائيل وإجبارها على احترام حقوق الانسان ، وللغرض ذاته ، أعربت الحكومة التركية عن موقفها للسلطات الاسرائيلية مباشرة .

غانا

[الامل : بالانكليزية]

[٤ آذار/مارس ١٩٨٨]

١ - لقد احترمت جمهورية غانا على الدوام دون تحفظ ، بوصفها طرفاً في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب ، الاحكام ذات الصلة في الاتفاقية فيما يتعلق بالاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس . وبالتالي ، فقد صوتت غانا دائماً لصالح جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالبند المعني من جدول الأعمال .

٢ - وتود غانا أن تنتهز هذه الفرصة لتعلن من جديد بصورة جلية أنها لا تقيم أية علاقات رسمية مع دولة إسرائيل .

فييت نام

[الأصل : بالانكليزية]

[١١ نيسان/ابريل ١٩٨٨]

إن حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية تحتج بشدة وتطالب بحزم بأن تكف إسرائيل من فورها عن جميع أعمال القمع والإرهاب والتمييز العنصري ضد السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وترى حكومة فييت نام أن جميع أنواع المساعدة التي يمكن أن تساعد إسرائيل على المضي في سياسة العدوان والضم والاستيطان التي تنتهجها ضد الشعوب العربية يجب أن تدان بشدة وأن تتوقف على الفور . وإن حكومة فييت نام وشعبها يؤيدان بقوة الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى في سبيل أعمال حقوقها الوطنية الأساسية واستعادة الأراضي العربية المحتلة .

هنغاريا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨]

١ - منذ عقود طويلة وجمهورية هنغاريا الشعبية تتخذ إزاء الحالة في الشرق الأوسط ، بما فيها قضية فلسطين بوصفها القضية الرئيسية ، موقفا ثابتا هو أن التسوية العادلة والدائمة للأزمة تستدعي انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية ، ومن بينها الأراضي الفلسطينية ، التي احتلت في عام ١٩٦٧ . وتقتضي الضرورة ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير إلى جانب الوجود المستقل والتنمية لجميع الدول في المنطقة ضمن حدود آمنة . وتكمن شروط التقدم في بذل الجهود لإيجاد تسوية شاملة ، وفي البحث المشترك عن سلم صادق وعادل قائم على مبدأي المساواة والامن المتكافئ وعلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

٢ - وقد يكون عقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية برعاية الأمم المتحدة أنسب محفل للوصول إلى تسوية .

٣ - وتحت حكومة هنفاريا على أن يعقد مؤتمر سلم دولي وأن يبدأ الإعداد له في أبكر وقت ممكن . وهي مقتنعة بأن الحل العادل والدائم لمشكلة الشرق الاوسط ، بما فيها القضية الفلسطينية ، وتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه لا يمكن ضمانه إلا في إطار مثل هذه التسوية الشاملة .

٤ - وفي محافل الأمم المتحدة ، بما فيها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وهنفاريا عضو مؤسس فيها ، يؤيد ممثلو هنفاريا الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وصوتوا إلى جانب القرارات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان للفلسطينيين في الاراضي المحتلة وأدانوا الاساليب الاسرائيلية القهرية في تغيير مركز الاراضي المحتلة وتكوينها الديمغرافي ، وانتهاكات اسرائيل لاحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

٥ - ومنذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، عندما ظهرت حركة العصيان المدني في الاراضي المحتلة ولجأت اسرائيل إلى إجراءات فظة لإخمادها ، أعلنت حكومة جمهورية هنفاريا الشعبية ووزارة خارجيتها مرارا مواقفها في هذا الصدد ، معربتين عن قلقهما إزاء الحالة التي نشأت في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل ومستنكرتين المعاملة الوحشية من جانب القوات الإسرائيلية للسكان المدنيين ، التي أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح .

٦ - وفي ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، أعرب الناطق بلسان وزارة خارجية جمهورية هنفاريا الشعبية عن آراء هنفاريا في البيان التالي :

"منذ أكثر من مائة يوم والشعب الفلسطيني يقوم بحركة احتجاج جماهيرية في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل . وفي مناسبات عديدة ، رفع الرأي العام الدولي ومختلف قوى التقدم الاجتماعي ، ومنها ممثلو المجتمع الهنفاري ، أصواتهم ضد عدوان اسرائيل المسلح على السكان الفلسطينيين العزل ، مما أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح ، ولكن الاحداث الدامية مستمرة بالرغم من الشعور العام بالقلق لدى الرأي العام العالمي . فالانتهاكات الجسيمة من قبل الحكومة الاسرائيلية لقواعد القانون الدولي ولحقوق الانسان وتردي الأحوال المعيشية في الاراضي المحتلة تدفع بالفلسطينيين إلى الشوارع مخاطرين حتى بأرواحهم للإعراب عن احتجاجهم اليوم تلو الآخر . وإن الحالة التي أوجدتها إدانة العدوان الاسرائيلي المسلح على حركة الاحتجاج الجماهيرية

للسكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وبالتالي ، فإن إيجاد حل عادل ودائم لازمة الشرق الاوسط ، قضية فلسطين ، لا يحتمل مزيدا من التأخير . فمما له ضرورة مطلقة عقد مؤتمر سلام دولي في وقت مبكر تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية غير القابلة للتصرف ."

- - - - -